

ديمقراطية

عبد العزيز بومجداد

مدير بشهادة عامل
في وزارة التربية!

أول هلة قد يعتقد قارئ العنوان أنني أستعزئ في هذا المقال بالعمل، ولكني أكن له كل الاحترام والتقدير، إنني فقط أرادت أن أعمل مقارنة بين شهادة العامل وشهادة المدير وما إذا كان العامل سيطور في يوم من الأيام لمنصب مدير بنفس مؤهله الدراسي الذي جُوهه للعمل بوظيفة عامل وما إذا كان هذا الأمر يُعتبر خللاً إدارياً في الدولة أم هو أمر طبيعي.

إن الخلل في التوظيف ووضع الموظف بغير المكان المناسب له ولمجاله الدراسي لا يقتصر على الوظائف الإشرافية والقيادية بل في جميع المجالات التي يتم التعيين فيها بالواسطة... وعلى رأس هرم هذا الخلل هو تعيين قياديين أو «وزراء» بالحسوبيات والواسطات والمساومات السياسية دون أن يكونوا على قدر من الكفاءة والخبرة الكافية للعمل في هذا المنصب، وهذا ما لم تتمكن من تغييره حتى الآن خلال هذه السنوات الطويلة في مشاركة الشعب لاتخاذ القرار وتوزيع الاعوجاج الحكومي عبر مجلس الأمة وذلك بسبب تسك الحكومة باستماتة بهذا النهج الفاشل في تعيين القياديين، ولكن هذا لا يعني أن نتغافل عن بقيقة التعيينات العشوائية والترقيات غير المستحقة التي دمرت البلد خاصة إن كانت هذه التعيينات وهذه الترقيات تتم في وزارة مهمة وحساسة ولها أثر على مصير ومستقبل البلد مثل وزارة التربية والتي يتطلب العمل فيها وجود موظفين مختصين ولديهم خبرة كبيرة في العملية التربوية والتعليمية ولكننا مع الأسف لا نجد أي اهتمام من وزارة التربية في هذا المضمار.

إنني لا أفهم لماذا لا تتعامل الدولة مع تعيينات وزارة التربية كما تتعامل مع تعيينات وزارة الخارجية مثلا أو تعيينات إدارة الفتوى والتشريع والنيابة العامة؛ فالتعيين في إحدى هذه الإدارات يتطلب بالدرجة الأولى «واسطة»، ثم تاريخ نظيف جدا بل وناصح البياض ثم أقرباء لم يتم رفع قضية على أحدهم فضلا عن التميز الدراسي لطالب الوظيفة، في حين تتعامل مع بعض تعيينات وزارة التربية وهي الوزارة المعنية بصنع أجيال المستقبل بطريقة اعتيادية في التوظيف وغالبا ما تكون تعيينات عشوائية، فأين مصلحة الوطن وتنميته ومستقبله في هذا الخبط؟

لا شك أنكم تعلمون أن تنمية أي دولة في العالم تبدأ بالاهتمام بالتعليم وبما أن التعليم لدينا فاشل بكل المقاييس فإن بداية التنمية لدينا تتطلب أولا تطوير التعليم وانتشاله من وحل الرجعية والتخلف والبحث عن مواطن الخلل فيه والتي أوصلت الكويت للمرتبة الخامسة والستين بتقرير التنافسية العالمية في مستوى التعليم والمرتبة الأخيرة خليجيا، والأکید أن مواطن الخلل كثيرة ومتعددة وقد كتبنا عنها مقالات عدة ولكن كل يوم نكتشف أمرا جديدا يدل على فشل التعليم، فمن تعيين غير التربويين في مهن التدريس إلى هدر الملايين بشراء أجهزة متطورة ليس لها كوادر مخصصة للعمل بها مثل السبورة الذكية وجهاز التابلت إلى عدم إعطاء أصحاب الوظائف التربوية المساندة كوادرهم المستحقة، مما جعلهم يهربون لوزارات أخرى لا تناسب تخصصاتهم إلى تطبيق المنهجيات التعليمية التلقينية الفاشلة إلى التطبيق العشوائي لمنهج الكفايات مما زاد الفشل فشلا، إلى الدروس الخصوصية التي أصبحت اليوم تنتشر في صحف الإعلانات دون حساب ولا رقيب، مما يضعف العملية التعليمية إلى «مؤخرا» ترقية موظفات من مهنة «منفذة خدمة»، واللاتي يحملن شهادة «متوسطة» إلى سكرتيرة، إن وظيفة منفذة الخدمة مقتصرة على الاهتمام بنظافة المدرسة وترتيبها وأيضاً استدعاء الطلبة أو الطالبات من فصولهم لأولياء أمورهم، وهذا ما يعني أنها وظيفة عادية جدا ولا تحتاج لتخصص معين، مع كامل الاحترام لأصحاب هذه الوظيفة، فكيف يتم ترقيتهن لوظيفة سكرتيرة بمجرد الطلب بدون أن يكون لديهن شهادات تؤهلن لهذه الوظيفة؟ وهل تخدم هذه الترقية لوظيفة سكرتيرة بدون توافر المؤهل العلمي المطلوب لهذه الوظيفة التعليمية؟ إنها أحد أوجه الخبط في وزارة التربية وتعييناتها العشوائية، ونقول لوزير التربية إن لم تصلح هذا الوضع الأعوج فإنت لن تتمكن من تطوير التعليم حتى لو اجتهدت في ذلك.

ثقافيات

عبد العزيز التميمي



الشيخ ناصر والتعليم «2-1»

مقابلة خاصة بثت على القناة الأولى لتلفزيون دولة الكويت مساء الثلاثاء الماضي لمعالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد للحديث عن رؤية «كويت جديدة 2035» مؤكداً هي رؤية وتمنيات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد البشري في الاستمارة العالمية والكفاءة وتنوع مصادر الدخل، وتقليص دور الدولة في سياسة التنفيذ والصراف إلى مرحلة الإشراف، وتوجه الدولة في كثير من المشاريع التكنولوجية والاقتصادية لتحقيق غاية سامية هي بناء الإنسان والإنتاج وإحراز مكانة متقدمة بين دول العالم، وقد يجدر تخصيص ما تناول وطرح في اللقاء من محاور مهمة حول الكثير من القضايا والمشاريع الكبرى التي تحتاج مشاركة في الاستثمار العالمي الدولي لتحقيق المصالح المشتركة إلا أن هناك عائقاً كبيراً يعوق عن التقدم في مثل هذه الخطوات وذلك لعدم جهوزية القوانين الخاصة للدفع حول تحقيق رؤية «كويت جديدة».

يتبع

نقطة ضوء

مشرف عقاب

mishrefeqab@yahoo.com



الجامعة والمواقف والمنترو «2-2»

والمشاكل المرورية تعتبر من المشاكل التراكمية التي مرت عليها فترة طويلة لم تحل، هناك عوامل رئيسية ادت إلى تفاقم مشكلة المرور في الشوارع، وادت الى ربكة المرور. ان ازدحام السيارات أدى الى اختناقات مرورية في مختلف شوارع الكويت، كما انها أصبحت مشكلة عامة في المجتمع ككل، ان الشوارع في الكويت من اواخر السبعينات الى الثمانينات الى الآن ما زالت على حالها من الدائري الاول الى السادس وكان يفترض ان تكون هناك طرق جديدة وتكون ممتدة وريدية للطرق من الاول الى السادس، وتكون افقية. في جميع الدول النظم والقانون وقلبيهم على استقرار بلدهم وليس موجودا والتخطيط موجود عكس الحاصل عندما لا تخطيط وان وجد يأتي متأخرا جدا. من المشاكل المرورية عدة عوامل بالبلاد وخصوصا اوقات الضرورة، هذا بالإضافة الى الشوارع والطرق التي على حالها وزيادة عدد المركبات غير الطبيعية، وعدم تفعيل دور النقل

رأي آخر

عبد العزيز خريط

تويت: Akhuraibet
/http://khuraibet.blogspot.com



المعلم الوافد أرخص الموجود

من بداية العام الدراسي ومؤشر الاهتمام في ما يحدث بوزارة التربية يتراجع إلى درجة تصل لعدم الإكتراث والدفاع عن موظفي التربية وحتى الطالب الذي هو المحور الأساسي للعملية التعليمية برمتها، ونجد تفاعل وزير التربية والتعليم العالي ووزارة التربية لا يرقى لأسطق قواعد المسؤولية، وإنما التفاعل كان بالارد على بعض المشاركات في مواقع التواصل الاجتماعي على الحسابات الوهمية، والاكتفاء فقط بإصدار بيانات عبر حسابات الوزارة الرسمية وعبر الصحف المحلية وبصيغة بعيدة عن صلب الموضوع، وتزامنا يتم إصدار قرار بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق عن الموضوع المتار عبر منصات التواصل، ثم يبقى الوزير في منصبه محتفظا بكرسي الوزارة، مواظبا على الحضور والانصراف من الاجتماعات في مجلس الوزراء ومجلس الأمة، والمتضرر من كل ما حدث ويحدث في التربية يوكل أمره لله تعالى أو يلجأ للقضاء العادل اللزيم دون أن يكون للوزارة موقفاً جاداً وإجراءات للتحول والإصلاحات في تطوير العملية التربوية وتوفير الأمن والسلامة والأمان في المدارس والقطاعات التربوية.

وبع إيماننا بالحرية والديمقراطية التي تكفل للجميع ابداء الرأي دون الإساءة والتعدي على الآخرين، وتشمل هذه الحرية للجميع، إلا أننا وجدنا مداخلة لأحد أعضاء مجلس الأمة في قاعة عبدالله السالم حيث نقل كلاما عن «الإخوان» في وزارة التربية بوصفهم للمعلمين الوافدين بأنهم أرخص الموجود للتعاقد... ونعلق على ذلك بأن مثل هذا التصريح كارثي وفيه ظلم كبير للاخوة المعلمين الوافدين والعتب على وزارة التربية ووزيرها وبقيّة القيادات المشغولين في تسجيل الأرقام القياسية والمكافآت والأنشطة والفعاليات والمبادرات والبرامج والملتقيات التي تحمل شعارات وطنية ومسميات بعيدة عن المحتوى والمصادرة التي تخدم بشكل جاد المرحلة التربوية الدقيقة والتي نحن بصدها في عدم وجود الإمكانيات وغياب الخطة الواضحة والقرارات العشوائية، فالمعلمون الوافدون على قدر من الكفاءة وذلك لوجود لجان تعاقداً محلية وخارجية مسؤولوها مواطنون من المفترض أنهم وقفوا على أعداد المتعاقدين ضمن شروط يجب توافرها ومنها الكفاءة العلمية والخبرة في مختلف التخصصات النادرة والتي يصعب الاستغناء عنها كما أن هؤلاء الذين تعاقدت معهم الوزارة تم تأهيلهم وتدريبهم لخوض العملية التربوية وأصبحوا من الخبرات التي تستفيد منها الوزارة إلا أنها تنفذ سياسة الإحلال و«التكوير» مؤخراً بعشوائية عن «الرخص» على حساب الجودة والبيئة الجاذبة وهذا صحيح عندما ننظر إلى المنشآت والقطاعات والمدارس والفصول الخالية من الوسائل التعليمية والأمن والسلامة والتناسف التكنولوجي وفكرة تطوير التعليم والمناهج، والمتابع للمؤسسة التربوية يدرك جيداً أن التربية تبحث في كل مرة عن كبش فداء لإلقاء اللوم عليه وخاصة بعد تنصيب الوزير الذي إلى الآن لم يسجل إنجازاً واحداً، لذلك كانت السمة المتبعة في السنوات الأخيرة هي تطبيق قرار الإحلال بعد كل فشل يعقبه توكيع عن تحميل المعلمين الوافدين أسباب سوء المخرجات مع العلم بأن ميزانية وزارة التربية تصرف على الكوادر الوطنية والمبادرات والبرامج والمشاريع، ومكافآت الاجتماعات واللجان ورواتب الوافدين لا تقارن بما يصرّف على كل هذه التكاليف والأعمال والأنشطة والفعاليات، فلنكن أكثر واقعية في هذا الأمر فما يتقاضاه المعلم الوافد من راتب لا يكفيه وما يبذله من جهد وتحمل أعباء وتكاليف لا يتساوى مع الأجر...!

وجهة نظر

حامد السيف

www.wijhatnathar.com



مطلوب من الدولة مراجعة خارطة طريقها

الكويت بلد مستقر سياسيا، يحكمه الدستور الذي نظم الحياة السياسية، ونظام الحكم المتوازن، والكل يجتمع عليه ويدافع عنه، فيه ميزة توزيع الثروة، وضمان للمواطن في كثير من الدعم والخدمات المدفوعة من المال العام، فيه حرية الطرح الفكري وابداء الرأي لكل المواطنين من خلال القوانين المنظمة لذلك، وهذه حقيقة واقعة في مقارنتنا بدول الجوار وكيف يجسدون المواطن الكويتي على تلك الحرية التي يتمتع بها، والمشاركة بالثروة النفطية ما خلق طبقة متوسطة غير مسبوقة وموجودة في كثير من دول العالم. كل هذه الميزات كان من المفروض أن تكون الدولة مطمئنة لهذا الوضع ويعطيها الراحة للتعامل مع جميع المواضيع البلد المهمة، ويجعلها حيادية في الطرح والممارسة أمام جميع المواطنين لماذا لم يحصل هذا؟ إنه وضع غريب من حيث أن الدولة تذهب الى عكس ذلك فهي تعتمد على المحاصصة واعطاء وتنمية ارضاء الكتل المختلفة في الدولة من حيث ان الالوية لهم من كتل تجارية ودينية سياسية وقبيلية، ما شجع المواطن على الانتماء الى تلك الجماعات للحصول على الامتيازات سهلة المال، والحماية الدائمة لهم وصار عندهم ولاء لخدمة الجماعات المختلفة، وليس لهم ولاء للدولة، وهذا شيء محير ولا تحتاجه الدولة ويضر بمصالحها الأنية والمستقبلية، فكيف يحصل ذلك؟ إنه شيء غريب ويدار بفسلفة غير واقعية ومخالفة للأسس الطبيعية لواقعنا وامكانياتنا المتوافرة.. ان الدولة في حالة الدفاع عن النفس امام تلك الكتل والتقل في التعاون من كتلة الى كتلة وصارت تلك الكتل توجه الدولة الى مصالحها الخاصة وليس

كلمة حق

عليه دشتي

alimdashti@yahoo.com



نواب الأمة.. أم نواب الحكومة؟

مجلس الأمة لديه غرام بتشكيل اللجان، لكن غرامه الأكبر هو إخفاء هذه التقارير التي تستخرج من اللجان. فما إن تواجه أية مشكلة يهتّم بها الرأي العام إلا ويسارع المجلس إلى تشكيل لجنة لتتولى فحص أسبابها وتحديد المسؤول عنها. اللجنة تضي شهوراً طويلة حتى تخرج علينا بتقرير، ومع خروج التقرير يظن الناس أن الحقيقة سوف تكشف كاملة، وأن المسؤول عن المشكلة سوف يجاسب، والفاقد سوف يعاقب، والمهمل سوف يجازى على إهماله، لكن ذلك لا يحدث والسر في ذلك هو مجلس الأمة الذي يكتفي بتشكيل اللجنة ثم يضع تقريرها دون وجه حق، هل نسي أعضاء الأمة وظيفتهم الأساسية؟ الأمر المثير للدهشة أن أعضاء مجلس الأمة يقصرون في القيام بدورهم الرقابي على حكومة لا تحترم مقترحاتهم التشريعية، لقد حدث ذلك فيما يتعلق بمشروع قانون التقاعد المبكر، حين تمسكت الحكومة بموقفها الرافض لإدخال أية تعديلات اقترحتها مجلس الأمة على المشروع. إذا كانت الحكومة تؤدي على هذا النحو وترى أن تعديلات المجلس الممثل للمواطنين ليست ملزمة لها... فهل من العقل أو المنطق أن يهمل النواب في أداء دورهم في مساءلة الحكومة عن الفساد الذي كشفتها لجنة «تجاوزات الصحة»؟ هل هم نواب الأمة أم نواب الحكومة؟

مجلس الأمة لديه غرام بتشكيل اللجان، لكن غرامه الأكبر هو إخفاء هذه التقارير التي تستخرج من اللجان. فما إن تواجه أية مشكلة يهتّم بها الرأي العام إلا ويسارع المجلس إلى تشكيل لجنة لتتولى فحص أسبابها وتحديد المسؤول عنها. اللجنة تضي شهوراً طويلة حتى تخرج علينا بتقرير، ومع خروج التقرير يظن الناس أن الحقيقة سوف تكشف كاملة، وأن المسؤول عن المشكلة سوف يجاسب، والفاقد سوف يعاقب، والمهمل سوف يجازى على إهماله، لكن ذلك لا يحدث والسر في ذلك هو مجلس الأمة الذي يكتفي بتشكيل اللجنة ثم يضع تقريرها دون وجه حق، هل نسي أعضاء الأمة وظيفتهم الأساسية؟ الأمر المثير للدهشة أن أعضاء مجلس الأمة يقصرون في القيام بدورهم الرقابي على حكومة لا تحترم مقترحاتهم التشريعية، لقد حدث ذلك فيما يتعلق بمشروع قانون التقاعد المبكر، حين تمسكت الحكومة بموقفها الرافض لإدخال أية تعديلات اقترحتها مجلس الأمة على المشروع. إذا كانت الحكومة تؤدي على هذا النحو وترى أن تعديلات المجلس الممثل للمواطنين ليست ملزمة لها... فهل من العقل أو المنطق أن يهمل النواب في أداء دورهم في مساءلة الحكومة عن الفساد الذي كشفتها لجنة «تجاوزات الصحة»؟ هل هم نواب الأمة أم نواب الحكومة؟

مجلس الأمة لديه غرام بتشكيل اللجان، لكن غرامه الأكبر هو إخفاء هذه التقارير التي تستخرج من اللجان. فما إن تواجه أية مشكلة يهتّم بها الرأي العام إلا ويسارع المجلس إلى تشكيل لجنة لتتولى فحص أسبابها وتحديد المسؤول عنها. اللجنة تضي شهوراً طويلة حتى تخرج علينا بتقرير، ومع خروج التقرير يظن الناس أن الحقيقة سوف تكشف كاملة، وأن المسؤول عن المشكلة سوف يجاسب، والفاقد سوف يعاقب، والمهمل سوف يجازى على إهماله، لكن ذلك لا يحدث والسر في ذلك هو مجلس الأمة الذي يكتفي بتشكيل اللجنة ثم يضع تقريرها دون وجه حق، هل نسي أعضاء الأمة وظيفتهم الأساسية؟ الأمر المثير للدهشة أن أعضاء مجلس الأمة يقصرون في القيام بدورهم الرقابي على حكومة لا تحترم مقترحاتهم التشريعية، لقد حدث ذلك فيما يتعلق بمشروع قانون التقاعد المبكر، حين تمسكت الحكومة بموقفها الرافض لإدخال أية تعديلات اقترحتها مجلس الأمة على المشروع. إذا كانت الحكومة تؤدي على هذا النحو وترى أن تعديلات المجلس الممثل للمواطنين ليست ملزمة لها... فهل من العقل أو المنطق أن يهمل النواب في أداء دورهم في مساءلة الحكومة عن الفساد الذي كشفتها لجنة «تجاوزات الصحة»؟ هل هم نواب الأمة أم نواب الحكومة؟